ملف العدد

العملة الموحدة لتجمع البريكس: الدوافع والتحديات

إيمان الفاروق
رئيس قسم الشئون الدولية – الأهرام العربي

الملخص:

تحظى قمة البريكس بحالة من الزخم والاهتمام الدولي والإقليمي بشكل كبير، لما تمثله من أهمية على المستوى الدولي نظراً لحجم الدول التي يضمها التكتل في عضويته وما تشكله من قوى دولية، ومن القضايا التي طرحت بالقمة وجود عملة مشتركة أحد الموضوعات الرئيسية، ويأتي هذا التطور الذي يؤسس لنظام مالي عالمي جديد متوافقا مع موجه متزايدة للخروج من عباءة الدولار، وتحقيق نوعا من القطبية الاقتصادية، ليمثل تدشين العملة الموحدة المرتقبة عنصر قوة إضافي إلى تكتل «البريكس» الذي تفوق على مجموعة الدول الصناعية السبع اقتصاديا.

وبخلاف المزايا والفوائد التي يمكن للعملة الجديدة أن تمنحها لدول البريكس، فإن تأثيراتها المتوقعة تتجاوز الآفاق التجارية لتجمع البريكس حيث من المتوقع لأن تحدث ثورة في النظام المالي العالمي ، وتشجيع دول أخرى علي صياغة تحالفات مماثلة والتخفيف من المخاطر المرتبطة بالتقلبات العالمية، حيث تواجه عملة «البريكس «الموحدة عدد من التحديات منها الخطوات التنفيذية الضرورية كإنشاء بنك مركزي جديد وبلورة التركيبة النهائية للعملة المرتقبة بخلاف التحديات النابعة من داخل بريكس ذاتها، والخلافات التي تنهشها أو من خارجها وبناء علي العوامل والمؤشرات الاقتصادية فإن احتمالات نجاح العملة الموحدة المرتقب صدورها عن البريكس تبدو واعدة رغم أن الخطط في هذا الشأن مبكرة ,فبحسب مقياس الناتج المحلي الإجمالي تفوق دول البريكس الآن بشكل جماعي مجموعة الدول السبع الكبري مجتمعة.

Abstract:

The BRICS summit is enjoying a state of momentum and great international and regional interest, because of its importance at the international level due to the size of the countries that the bloc includes in its membership and the international powers they constitute. Among the issues raised at the summit is the existence of a common currency, one of the main topics, and this development comes that establishes For a new global financial system compatible with an increasing trend to break away from the dollar, and achieve a kind of economic polarity, so that the launch of the expected unified currency represents an additional element of strength to the "BRICS" bloc, which has surpassed the Group of Seven industrialized countries economically.

Unlike the advantages and benefits that the new currency can give to BRICS States, its expected effects go beyond the BRICS trade prospects as it is expected to revolutionize the global financial system, encourage other countries to forge similar alliances and mitigate risks associated with global volatility, where they face a currency A number of challenges include the necessary operational steps, such as the establishment of a new central bank and the development of the final composition of the future currency other than the challenges emanating from within BRICS itself, and the disagreements that are amazed or externally based on economic factors and indicators, the prospects for success of the forthcoming single currency from BRICS appear promising, although plans in this regard are early. By GDP measure, the BRICS States are now collectively outpacing the Group of Seven (G-7).

مقدمة:

أصبحت دول بريكس من أقوى الاقتصادات العالمية، فبيانات صندوق النقد الدولي، أوضحت أن مساهمة التكتل بلغت 31.5 بالمئة في الاقتصاد العالمي بنهاية 2022، مقابل 30.7 بالمئة للقوى السبع الصناعية، حيث يبلغ حجم اقتصادات بريكس حتى نهاية عام 2022، نحو 44 تريليون دولار، كما أن مجموعة بريكس تسيطر على 17 %من التجارة العالمية، وفق بيانات منظمة التجارة العالمية، كما تسيطر ايضا على 27 % من مساحة اليابسة في العالم، بمساحة إجمالية 40 مليون كيلو متر مربع.

وخلال القمة 15 في جنوب أفريقيا، يعتبر انشاء عملة مشتركة أحد الموضوعات الرئيسية على جدول الأعمال بل وتصدر أجندتها وفق تصريحات وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف مؤخرا، ويأتي هذا التطور الذي يؤسس لنظام مالي عالمي جديد متوافقا مع موجه متزايدة للخروج من عباءة الدولار وتحقيق نوعا من القطبية الاقتصادية، ليمثل تدشين العملة الموحدة المرتقبة عنصر قوة إضافي إلى تكتل «البريكس" الذي تفوق على مجموعة الدول الصناعية السبع اقتصاديا.

حيث كانت محادثات وزراء خارجية دول البريكس التي دارت في كيب تاون بجنوب أفريقيا مؤخرا، قد تطرقت لمناقشة الاستخدام المحتمل للعملات البديلة لحماية بنك التنمية الجديد التابع للكتلة من العقوبات، وإزالة الدولرة في التجارة على نطاق اوسع كسبيل لإعادة التوازن، وتغيير الهيكل العالمي إلى نموذج أكثر استدامة، ويتزامن هذا المنحى مع وجود رغبة متزايدة لدي بعض الدول الكبرى، والنامية للخروج من عباءة النظام الدولي الحالي وإقامة نظام دولي جديد أكثر توازنا وعدلا من منظورهم.

حيث تحتاج العملة الجديدة المرتقبة إلى أكثر من عقد حتى تتحقق لها بالكامل القدرة على منافسة الدولار ولاكتساب الثقة العالمية خاصة أنها ستواجه تحديات خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يتطلب ضرورة توفير نوع من الحماية المضمنة لها، ويقدر الخبراء أنه من بين 20 %

من الناتج المحلي الإجمالي لعالمي الذي تمثله التجارة البينية بين دول البريكس يمكن للعملة الجديدة أن تشكل في البداية نحو 10% منه أو 2% من الإجمالي العالمي، وسيساعد توسيع حدود البريكس على ترسيخ العملة الجديدة.

تصريحات ودلالات

تم طرح مفهوم العملة الموحدة لأول مرة من قبل وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال زيارته إلى أفريقيا في يناير الماضي، وكانت الاقتراحات الأولية تدور حول ربطها بالذهب، أو بسلة من السلع او بعملات دول البريكس، وبدأت الفكرة تحظي بقبول واسع النطاق بشكل عام دونما الاتفاق على التفاصيل الخاصة بتركيبتها هل هي سلة من عملات الدول الأعضاء الرئيسية أم تركيبة أخري بذاتها؟ وما هي آلياتها؟.

في يونيو عام 2022 أثناء انعقاد منتدى «بريكس" في بكين اكتسب الطرح زخما سياسيا، ودفعة أكثر قوة حينما فاجأ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الأسواق العالمية بالإعلان عن العمل لإنشاء «عملة احتياطية " دولية، تعتمد على سلة من عملات دول مجموعة «بريكس" مشيرا إلى أن دوائر أعمال «بريكس "تتوسع باستمرار في المجالات التجارية والمالية والاستثمارية، وذلك بالرغم من جميع المشاكل والصعوبات التي تواجهها.

وفي شهر أبريل الماضي اشار الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا عن دعمه لإنشاء عملة موحدة لدول «البريكس" لتكون بديلا عن الدولار الأمريكي في التعاملات التجارية بين أعضاء المجموعة، وقال سيلفا «مؤسسة تمتلك مثل هذا البنك لماذا لا يكون لديها عملة خاصة للمبادلات التجارية بين البرازيل والصين وبين كافة الدول الأعضاء الأخري؟».

وأحد أهم الأهداف التي يبدو أن دول البريكس تعمل على تحقيقها هو الابتعاد عن الاعتماد على الدولار الأمريكي، حتى قبل اندلاع الحرب في أوكرانيا والتي عجلت بمبادرة إزاحة الدولرة في كثير من أنحاء العالم، حيث شرعت كل من روسيا والصين في سياسات واضحة لتعزيز العملة المحلية على حساب الدولار دائما، بحلول الربع الأول من عام 2020 ,على سبيل المثال انخفضت

حصة الدولار في التجارة الثنائية بين البلدين إلي أقل من 50 % لأول مرة على الإطلاق، بعد أن كانت تقارب 90 % قبل خمس سنوات فقط.

كما شهدت قمة بريكس الرابعة عشرة في الفترة من 23 إلى 24 يونيو 2022، والتي عقدت في الصين، قيام الدول الخمس -تجاوز عدد سكانها مجتمعين 40 % من إجمالي عدد سكان العالم- بتقديم إعلان جديد مكون من 75 نقطة تحت شعار «تعزيز شراكة بريكس عالية الجودة: بداية عصر جديد من أجل التنمية العالمية»، كانت إحدى النقاط الرئيسية المذكورة تطوير نظام دفع مشترك لدول البريكس لمدفوعات التجزئة والمعاملات بين الدول الأعضاء.

لكن كان التطور الأهم في الآونة الأخيرة هو تأكيد الكتلة علي أن الدول الأعضاء الخمس تستكشف بجدية إمكانية إدخال عملة احتياطية في البريكس، وفقا لبافيل كنيازيف -نائب مدير إدارة تخطيط السياسة الخارجية بوزارة الخارجية الروسية-سيتم إنشاء العملة لخدمة المصالح الاقتصادية لدول البريكس بشكل أفضل وتستند إلي سلة من عملاتها المحلية حيث صرح كنيازيف في أوائل أكتوبر الماضي بأنه تجري مناقشة إمكانية وآفاق إنشاء عملة موحدة علي أساس سلة من عملات دول البريكس.

ومن جانبها تعمل روسيا في الآونة الأخيرة على إنشاء عملة مشتركة جديدة بين دول البريكس كوسيلة للرد على هيمنة الدولار، واستخدامه الخاطئ من قبل الولايات المتحدة، فمن جانبه صرح مؤخرا نائب رئيس مجلس الدوما الروسي ألكسندر باباكوف قائلا إن «روسيا تقود الآن تطوير عملة جديدة، حيث سيتم استخدامها للتجارة بين بلدان بريكس"، وأشار إلى أن حديث الحكومات الأجنبية عن تحرير نفسها من الاعتماد على الدولار الأمريكي ليس بأمر جديد، إذ تتصدر هذه الأحاديث عناوين الصحف منذ الستينيات لكنها لم تتحول إلى نتائج.

وفي أعقاب العقوبات القاسية التي فرضتها الولايات المتحدة ودول أوروبية أخرى، أظهرت قوة الروبل الروسي أن هناك مستوى عالٍ من المعارضة لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وترى دول البريكس أن هذا هو التوقيت الأمثل

للاستفادة من المستوى المتزايد من عدم الرضا تجاه السياسات الأمريكية.

حتى كبير الاقتصاديين السابقين في بنك «جولدمان ساكس» جيم أونيل الذي صاغ الاسم المختصر BRIC، كان قد دعا كتلة البريكس إلى توسيع وتحدي هيمنة الدولار الأمريكي كوسيلة لمكافحة الآثار المزعزعة للاستقرار التي تحدثها هيمنة الدولار على سياساتهم النقدية، وكتب في ورقة بحثية نُشرت في موقع جلوبال بوليسي جورنال «يلعب الدولار الأمريكي دورًا مهيمنًا للغاية في التمويل العالمي «، وأضاف «كلما شرع مجلس الاحتياطي الفيدرالي في فترات من التشديد النقدي أو العكس التخفيف، كانت العواقب على قيمة الدولار والتأثيرات غير المباشرة دراماتيكية «، حيث يرى أونيل أن هيمنة الدولار عبء على الدول ذات الديون المقومة بالدولار لأن سياساتها النقدية تزعزع الاستقرار عندما تتقلب أسعار الصرف.

وقد طلبت مجموعة دول بريكس من «بنك التنمية الجديد»، ومقره شنغهاى بالصين إرشادات حول كيفية إنشاء عملة موحدة مشتركة جديدة محتملة لتسهيل تنمية الاقتصاد العالمي، وحماية أعضاء المجموعة من العقوبات الغربية.

وفق تصريحات وزير المالية الروسي أنطوان سيلوانوف، فإن التفكير بشأن العملة الجديدة يتجه للتعامل معها كوحدة دفع داخل دول البريكس وليس كعملة بديلة بحيث تعمل في البداية على تسوية المعاملات التجارية البينية داخل المجموعة ذاتها، ويمكن أن يؤدي هذا إلى تهيئة الظروف لعلاقات نقدية أكثر قوة بين الدول الأعضاء كنوع من الربط على سبيل المثال مثل آلية الصرف الأوروبي قبل اليورو لتنمو بشكل عضوي تدريجي.

بنك التنمية الجديد

نظرا لأن بنك التنمية الجديد يبدو أنه سيكون النقطة المحورية للعملة المرتقبة أو بمثابة «غرفة مقاصة» ، فمن الأهمية بمكان النظر في طبيعة وتاريخ تلك المؤسسة، حيث يعد بنك التنمية الجديد هو بنك متعدد الأطراف تديره مجموعة دول البريكس ، وفي قمة البريكس الرابعة بعام 2012 والتي عقدت في دلهي اقترحت الهند فكرة إنشاء البنك ، ثم اتفق قادة البريكس على

إنشاء بنك للتنمية في قمة البريكس الخامسة التي عقدت في ديربان بجنوب أفريقيا في عام 2013، وفي 15 من يوليو 2014 باليوم الأول من قمة البريكس السادسة التي عقدت في فورتاليزا بالبرازيل وقعت دول البريكس علي اتفاقية بنك التنمية الجديد، والتي تنص علي الأساس القانوني للبنك .

وجري توزيع المساهمات بالتساوي بين مؤسسي «بنك التنمية الجديد «بحيث يكون للبرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا حصص متساوية، وتنص اللائحة التأسيسية ل»بنك التنمية الجديد»علي عدم امتلاك أي مساهم حق النقض(الفيتو)، وأن يتولى أعضاء البريكس رئاسته بشكل دوري، وأن لا يسمح لأي مؤسس بأن يرفع حصته من رأس المال، وبالتالي حصته في التصويت من دون موافقة المؤسسين الآخرين، وأن لا يقل رأسمال الأعضاء المؤسسين مجتمعين -أي دول البريكس-عند توسيع المصرف ليضم دولا أخري عن 55% من رأس المال.

حيث يهدف بنك التنمية الجديد بشكل أساسي إلي تمويل مشاريع البنية التحتية في دول البريكس والبلدان النامية، ويمكنه الاعتماد علي صندوق استراتيجي لرأس المال الاحتياطي من أجل التعامل مع أزمات العملة المحتملة وأزمات السيولة قصيرة الأجل، وضمان التخصيص الفوري من قبل البنوك المركزية في البريكس بالمستقبل، ويمكن أن يكون البنك أداة مهمة لتشجيع الاستثمارات في مشاريع التنمية الكبيرة وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول الأعضاء.

ويمكن للبنك الجديد أن يقدم إسهاما كبيرا في تصحيح مسار الاقتصاد العالمي من خلال تسهيل الانتقال إلى أقطاب جديدة للنمو والطلب، والمساعدة في إعادة التوازن إلى المدخرات والاستثمارات العالمية، وتوجيه السيولة الفائضة إلى استخدام الإنتاجية.

الدوافع والأهداف

في وقت تواجه الولايات المتحدة الأمريكية موجة متزايدة من السعي للخروج من عباءة الدولار تبرز عملة البريكس الموحدة المرتقبة كمحاولة لتحقيق نوعا من القطبية الاقتصادية، وإنشاء نظام متعدد الأقطاب مدفوعة في ذلك بحزمة

مـن العوامـل العالميـة، ولتحقيـق عـدد مـن الأهـداف والمزايـا بمناهضـة هيمنـة الـدولار ويمكننـا رصـد أبرزهـا كالتـالي:

أولا: أثـرت زيـادة أسـعار الفائـدة الأمريكيـة والصراعـات الجيوسياسـية سـلبا عـلى اقتصاديـات معظـم الـدول الناميـة؛ بسـبب ارتفـاع قيمـة الـدولار وجميـع السـلع المسـعرة عـلى أساسـه، ويحفـز هـذا الوضـع دعـوات اسـتبدال الـدولار الأمريـكي كعملـة تـداول عالميـة بعملـة مشـتركة بـين دول البريكـس.

ثانيـا: مسـاعي الصـين ثـاني أكـبر اقتصـاد في العـالم بنـاء نفـوذ دبلومـاسي لمواجهـة هيمنـة الـدول المتقدمـة في الأمـم المتحـدة، وصنـدوق النقـد الـدولي والبنـك الـدولي عـلى الاقتصـاد العالمـي، وتقـود دول «البريكـس" للتوسـع في الـشرق الأوسـط وتعزيـز التبـادل التجـاري غـير المعتمـد عـلى الـدولار الأمريـكي.

ثالثـا: تماشـيا مـع موجـه متزايـدة مـن عمليـات إزالـة الدولـرة العالميـة، حيـث تتحـد العديـد مـن أكـبر الـدول اقتصاديـا وأكثرهـا اكتظاظـا بالسـكان عـلى هـذا الكوكـب لإطـلاق بديـل للـدولار الأمريـكي لاسـتخدامه في التجـارة العالميـة.

رابعـا: إنشـاء منصـات بديلـة في المجـالات الرئيسـية، وتعـد أحدهـا العملـة الاحتياطيـة لـ»بريكـس» في وقـت يبـدو العـالم عالقـا في العديـد مـن الانقسـامات الجيوسياسـية متعـددة المسـتويات، والبريكـس لديهـا القـدرة عـلى توفـير اسـتقرار اقتصـادي واسـع القاعـدة، كـما أنهـا مـن أكـثر الاحتـمالات الواعـدة بزيـادة التدفقـات التجاريـة؛ مـن خـلال العمـل عـلى المسـتويات الثنائيـة (الصـين والبرازيـل) والمسـتويات الإقليميـة (البرازيـل والأرجنتـين) .

خامسـا: يمكنهـم تمويـل كامـل فواتـير الاسـتيراد الخاصـة بهـم بأنفسـهم في عـام 2022، وقـد حققـت دول البريكـس فائضـا تجاريـا في ميـزان المدفوعـات بقيمـة 387 مليـار دولار ويرجـع الفضـل في ذلـك في الغالـب إلي الصـين.

سادسـا: سـتكون دول البريكـس أيضـا عـلي أهبـة الاسـتعداد لتحقيـق مسـتوي مـن الاكتفـاء الـذاتي في التجـارة الدوليـة اسـتعصي عـلي اتحـادات العمـلات الأخـرى في العـالم، نظـرا لأن اتحـاد عملـة البريكـس عـلي عكـس أي اتحـاد مـن قبلـه لـن يكـون بـين البلـدان التـي تجمعهـا حـدود إقليميـة مشـتركة ,فمـن المحتمـل أن يكـون

أعضاؤه قادرين علي إنتاج نطاق أوسع من السلع أكثر من أي اتحاد نقدي قائم، فالبريكس أشبه «بقطعة أثرية من التنوع الجغرافي ,وهذا هو الانفتاح علي درجة من الاكتفاء الذاتي التي استعصت بشكل مؤلم علي اتحادات العملات المحددة من خلال التركيز الجغرافي ,مثل منطقة اليورو التي تعاني من عجزا تجاريا بلغت بقيمة 476 مليار دولار في عام 2022.

سابعا: تمنح السلع المنتجة في بلد واحد إمكانية الالتفاف على القيود التجارية بين دولتين من خلال تصديرها إلى بلد ثالث ثم إعادة تصديرها منه.

الانعكاسات على الساحة العالمية

بخلاف المزايا والفوائد التي يمكن للعملة الجديدة أن تمنحها لدول البريكس فإن تأثيراتها المتوقعة تتجاوز الآفاق التجارية لتجمع البريكس، ومن أهمها:

اولا وبداية يمكن للعملة الجديدة الموحدة أن تحدث ثورة في النظام المالي العالمي بفضل المدفوعات السلسة عبر الحدود ويمكن أن تؤدي إلي زيادة الشمول المالي ورفع كفاءة المعاملات عبر الحدود من خلال العملات الرقمية والعقود الذكية.

ثانيا تشجيع الدول الاخرى علي تكوين وصياغة تحالفات مشابهة لتطوير العملات الإقليمية، في حين أنه من غير الواضح ما إذا كانت عملة بريكس الجديدة ستكون بمثابة «نموذج ملهم»لإنشاء بدائل أخري للدولار الأمريكي، فإن إمكانية تحدي هيمنة الدولار كعملة احتياطية مازالت قائمة مع استمرار البلدان في تنويع احتياطياتها، حيث يمكن لهذه العملة الجديدة تسريع الاتجاه نحو الجديدة تسريع الاتجاه نحو إزاحة الدولار في وقت تبحث فيه الدول في جميع أنحاء العالم عن بدائل للدولار الأمريكي، وتشمل الأمثلة تداول الصين وروسيا بعملاتهما الخاصة ودول مثل الهند وكينيا وماليزيا تدعو إلي التخلي عن الدولار أو توقيع اتفاقيات مع دول أخري للتجارة بالعملات المحلية أو وفقا لمعايير بديلة.

ثالثا: قد يكون للتحول المحتمل نحو عملة موحدة جديدة للبريكس آثار كبيرة على اقتصاد أمريكا الشمالية والمستثمرين العاملين هناك، وتشمل بعض

القطاعات والصناعات المرشحة لتكون الأكثر تضررا ما يلي: النفط، البنوك والتمويل، التجارة العالمية، السياحة والطيران والتكنولوجيا.

رابعا: التخفيف من المخاطر المرتبطة بالتقلبات العالمية بسبب الإجراءات الأحادية وضمان الاستقرار الاقتصادي وتخفيف حده الأزمات المالية العالمية، والحد من تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على المسرح العالمي.

وفي مقابل الفرص الاستثمارية الفريدة التي يقدمها طرح العملة الموحدة الجديدة فثمة مخاطر علي الاستثمارات الراهنة، حيث سيؤدي المشهد المتغير للسياسات النقدية إلي تفاقم التوترات الجيوسياسية ،مما يحتم علي المستثمرين مراقبة التأثير المحتمل للعملة علي اقتصاديات الدول الأعضاء والسوق العالمية الأوسع نطاقا نظرا لأن اليقظة المستمرة من جانب فئات المستثمرين من شأنها مساعدتهم علي الاستفادة من آفاق النمو والحيطة والحذر في مواجهة المخاطر المحتملة، كما أنها ستؤدي إلي تغير ارتباطات العملات وتؤثر علي تقلبات السوق مما يتطلب من المستثمرين تكييف استراتيجياتهم وفقا لذلك.

خامسا: يمكن أن تسبب أيضا في أزمة اقتصادية تؤثر على الأسر الأمريكية ويكون لها مآلات اجتماعية قاسية، فعلي الرغم من التأثير المحتمل لعملة البريكس الجديدة على الدولار الأمريكي ما يزال غير مؤكد، ومحط خلاف وجدل واسع النطاق، ومع ذلك فإذا ما تحقق لها الاستقرار مقابل الدولار فقد يؤدي ذلك إلى انخفاض في قيمة الدولار مما ينعكس بدوره على الداخل الأمريكي اجتماعيا واقتصاديا.

التحديات

في حين يشير بعض المحللين الماليين إلى إنشاء اليورو في عام 1999 كدليل أن عملة البريكس قد تكون ممكنة، فإن ذلك سوف يتطلب سنوات من الاستعداد وعدد من الخطوات التمهيدية التي تمثل تحديا في حد ذاتها كخطوات تكميلية ضرورية بخلاف التحديات النابعة من داخل بريكس ذاتها كتجمع أو من خارجها، ومن أبرزها:

أولا: من بين الخطوات الإجرائية التنفيذية التي تتطلبها ولادة عملة موحدة جديدة للبريكس ضرورة إنشاء بنك مركزى جديد واتفاقية بين الدول الخمس الأعضاء للتخلي التدريجي عن عملاتها السيادية؛ على الأرجح قد تحتاج أيضا إلى دعم صندوق النقد الدولي لضمان النجاح على الصعيد الدولي.

ثانيا: بلورة التركيبة النهائية للعملة المرتقبة تمهيدا لمرحلة التدشين النهائية، وإن تكن على الأرجح تتجه لأن تكون مدعومة بسلة من عملات الكتلة الخمس، ولكن يثور هنا تساؤل هل ستكون مدعومة بالذهب أو معادن أخري وما هي كمية الذهب التي تمتلكها دول البريكس؟، اعتبارا من أوائل مايو 2023 شكلت حيازة البنك المركزي من الذهب مجتمعة لدول البريكس أكثر من 15% من إجمالي الذهب الموجود في البنوك المركزية في العالم، وتصنف روسيا والهند والصين ضمن العشر الأوائل عالميا في حيازة الذهب لدي البنوك المركزية.

وتعتبر روسيا خامس أكبر دولة تمتلك احتياطي ذهب لدي البنك المركزي حيث تسيطر على 2376.52 طنا من المعدن الأصفر، تليها الصين في المرتبة السادسة بحوالي 2068.36 طنا من الذهب، ثم الهند التي تأتي في المرتبة التاسعة بما قيمته 794.62 مليون طنا، أما حيازة الذهب لدي كل من البرازيل وجنوب أفريقيا فتعد أقل من ذلك بكثير.

ثالثا: الخلافات الداخلية التي تنهش المجموعة رغم الوحدة البادية ظاهريا، فالجغرافيا السياسية بين أعضاء البريكس شائكة للغاية، فهناك عدم رغبة من قبل بعض أعضائها وتحديداً الصين بتبني هذا القرار ؛ فالصين ترى أن لعملتها «اليوان» أحقية بأن تكون «العملة الاحتياطية العالمية الرئيسية» ووسيلة الدفع الرئيسية في التسويات الدولية ، وأن هذا الخيار هو طريق أسرع من إنشاء عملة جديدة ،خصوصاً أن الانتقال إلى وحدة احتياط على أساس اليوان يستغرق ما بين 3 إلى 6 أشهر.

وفي عام 2015 منح صندوق النقد الدولي «اليوان الصيني»، وضعية العملة الاحتياطية، وأضاف العملة الصينية إلى سلته الخاصة بحقوق السحب في السنة التالية، والتي تشمل الدولار الأميركي والجنيه الاسترليني والين الياباني واليورو،

ولكـن الصـين تريـد أن تكـون عملتهـا عالميـة كالـدولار، وأن يتحـول العـالم مـن هيمنـة العملـة الخـضراء إلى عملـة التنـين الأحمـر. ولذلـك فإنهـا لـن تضعـف عملتهـا لمصلحـة أي عملـة جديـدة.

ومـن جانـب آخـر لا يمكـن أن توافـق كل دول مجموعـة «بريكـس» وعـلى رأسـها الهنـد عـلى أن يصبـح «اليـوان الصينـي»، عملـة احتياطيـة دوليـة رئيسـية في ظـل الخـوف الهنـدي مـن تعاظـم نفـوذ الصـين، خصوصـاً ان الهنـد تسـعى بشـكل مطـرد للعـب الـدور الـذي تقـوم بـه الصـين وريـادة الاقتصـاد العالمـي، وإن كان بعـض الخـبراء يـري أن الهنـد والصـين تجتمعـان عـلى هـدف التخلـص مـن الدولـرة، وعليـه يمكنهـما البنـاء عـلى تلـك الأرضيـة المشـتركة بينـما يتنافسـون في دوائـر أخـري.

فمـن الناحيـة التقنيـة لـن يسـتغرق إنشـاء مجموعـة «بريكـس» لعملتهـا الجديدة وقتًـا طويـلًا إلا أن طموحـات الصـين بنيـل عملتهـا لقـب «العملـة الاحتياطيـة العالميـة الرئيسـية»، وبحسـب مراقبـين سـيحطم الحلـم الـروسي في مهـده، كـما أن تضـارب المصالـح الهنديـة – الصينيـة سـيقلل مـن احتـمال خسـارة الـدولار الأمـيركي للمركـز، الـذي تمتـع بـه لعقـود عديـدة بوصفـه العملـة الاحتياطيـة العالميـة الرئيسـية.

آفاق مستقبلية

بنـاء عـلى العوامـل والمـؤشرات الاقتصاديـة فـإن احتـمالات نجـاح العملـة الموحـدة المرتقـب صدورهـا عـن البريكـس تبـدو واعـدة، رغـم أن الخطـط في هـذا الشـأن مبكـرة، فبحسـب مقيـاس الناتـج المحـلي الإجـمالي تفـوق دول البريكـس الآن بشـكل جماعـي مجموعـة الـدول السـبع الكـبري مجتمعـة، حيـث ان الأرقـام الاقتصاديـة التـي صـدرت أخـيرا عـن مجموعـة «بريكـس»، سـتعمل عـلى تغيـير كبـير في موازيـن القـوة الاقتصاديـة والسياسـية عالميـا.

وكشـفت الأرقـام الأخـيرة عـن تفـوق مجموعـة «بريكـس» لأول مـرة عـلى دول مجموعـة السـبع الأكـثر تقدمـا في العـالم، وذلـك بعـد أن وصـل مسـاهمة «بريكـس» إلى 31.5 % في الاقتصـاد العالمـي، مقابـل 30.7 % للقـوى السـبع الصناعيـة.

ومـن ثـم شـهدت دول البريكـس زيـادة نفوذهـا الاقتصـادي عـلى مـدي العقـود الماضيـة، كمحـركات للنمـو العالمـي والتجـارة والاسـتثمار، حيـث قامـت منـذ بدايـة

نشأتها بتطوير طابعا مؤسسيا من خلال مستويات رفيعة من التفاعل السياسي (مثل القمم السنوية)، وإنشاء وترتيب مؤسسات اقتصادية مثل بنك التنمية الجديد، وآلية سيولة أطلق عليها «ترتيب الاحتياطي الطارئ» لدعم الأعضاء الذين يكافحون من أجل المدفوعات.

ولم تكن هذه العروض جذابة فقط لدول البريكس ذاتها، ولكن أيضا للعديد من الاقتصاديات النامية والناشئة الأخرى التي كانت لها تجارب مؤلمة مع برامج التكيف الهيكلي وتدابير التقشف في صندوق النقد الدولي.

حيث قام الاستثمار الأجنبي بدور مهم في نمو اقتصاديات بريكس منذ عام 2001، حيث تضاعفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية إلى الكتلة أكثر من أربعة أضعاف من عام 2001 إلى عام 2021 وساهمت بشكل كبير في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، وكان نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى دول البريكس قويا للغاية في العقد الأول، لكنه ظل ثابتا نسبيا منذ عام 2011 على خلفية عالمية من النمو السلبي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مدي عقود.

الخاتمة:

بالنظر إلى المستقبل تظل إمكانية الاستثمار داخل دول البريكس واعدة، ومع ذلك ستكون هناك حاجة إلي مزيد من التعاون لجعل الاستثمار محركا رئيسيا للتعاون الاقتصادي بين دول البريكس ، ولتحقيق المزيد من الفوائد للتنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة في الكتلة، ولكن لن تنتزع البريكس التاج عن رأس الدولار بقدر ما ستعمل علي تقليص حجم نفوذه في نطاق محدد فحتى إذا نجحت خطوات إزالة الدولرة عن مجموعة البريكس فستظل الكثير من دول العالم تستخدم الدولار، ولكن سيصبح النظام النقدي العالمي متعدد الأقطاب، وستكون عملية تآكل هيمنته الدولار بطيئة حيث يستخدم الدولار اليوم في حوالي 84.3 % من التجارة عبر الحدود مقارنة ب4.5% فقط لليوان الصيني ، وكمؤشر على ترجع هيمنة الدولار، فقد بلغت حصة اليوان في مدفوعات الصين عبر الحدود تجاوزت في مارس الماضي حصة الدولار الأمريكي، وذلك لأول مرة والآن حصة اليوان تبلغ 48% بعد أن كانت في العام 2010 عند مستوى الصفر.